Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

وكما تنوب الياء المشدَّدة عن التاء في هذه الوظيفة يحدث العكس فتنوب التاء عن الياء في معنى النسب فمعروف أن الياء المُشَدَّدة وظيفتها الدلالة على أن الإسم الذي اتصلت به منسُوباً إليه فتأتي التاء للدلالة على النسب نائبةً عن الياء في نحو أشاعثه ومَهَالبة وجَعَافِرة أي المنسوبون إلى الأشعث والمُهَلَّب وجَعْفَر إلى آخِرِهِ فالتَّاء قد تَنُوبُ عن الياء . والياء قد تنوب عن التَّاء . هذا معنى قوله : « وَيَنُوبُ يَاء نَسَب وَيَقْتَصَّانِ » أي إذا كانت إحداهما أخذت حقاً من الأخرى لَيْسَ لها فإن هذه الأخرى تأخذ منها حقاً ليس لها . .

وهذا معنى قوله فيما بعد « وَجَرَى عَلَى البَدَل اسْمه » أي حدث تبادل بين التاء والياء في الوظيفة[1] . وقوله « فَثِقَانِي » أي ثقا بكلامي هذا جيء به للقافية .

ثالثاً : الفرق بين اسم الجمع واسم الجنس : هذان يشتركان في شَيْءٍ هو أنَّهُمَا لَيْسَا على أوزانِ جموع التكسير كما هو شأن الجمع . ولكن الفرق بينهما أنَّ اسم الجمع لا يكون للواحد ، ولا لِلإثْنَيْنِ بخلافِ اسْم الجنس[2] وكذلك اسم الجنس يفرق بينه وبين واحِدِه بالتاء كما قلت واسم الجمع ليس كذلك .

3 ـ فَالْهَاءُ فِي هَذَا امْنَعَنَّ وَنَحْوَه والثَّانِ جَاءَ بِوَاحِدِ الوُحْدَانِ
4 ـ وَلِسِيبَوَيْهِ فَلَيْسَ جَمْعاً مُطْلَقاً وَلِلأَخْفَس اجْمَع لَفْظَ هَذَا الثَّاني

سبق أن قلت : إن اسم الجنس نوعان : اسم جنس جَمْعي مثل شجَرَ وثَمَرَ ونَخْل وَوَرْد وطَلْع وبُرّ ومَرْجَان وعَقِيق وبِلّوْر ، وزُمُرُّد ودُرّ ويَاقُوت فهذا النوع تدخل التاء عليه فيكون مفرداً كما قلت . والنوع الثاني اسم جنس إفرادي يصدق على القليل والكثير ولذلك لا تدخل عليه التَّاء فلا تقول : ماء وماءة ، وعسل وعسلة ، وتراب وترابة . وليس هذا بجمع تكْسِير وان استفيد مِنْهُ الْكَثْرَة . والكوفيون يزعمون أنه جمع تكسير[3] .

وأسْمَاء الجموع التي لها آحاد من تركيبها مثل رَكْب جَمْعٌ عِنْدَ الأخفش خلافاً لِسيبويه . وأمَّا اسْم الجَمع واسم الجنس اللَّذان لَيْسَ لهما واحدٌ من لفظهما فليْسَا بجمع اتفاقاً[4] وأمَّا نحو فِرَق جمع فِرْقَة وظُلَل جمع ظُلَّة ؛ فذلك جمع باتفاق سيبويه

(1) انظر شرح الكافية جـ 2 ص 163 س 26 لتعرف العلة في تناوب التاء والياء .
(2) شرح الشافية للرضي جـ 2 ص 201 ، 202 .
(3) شرح المفصل لابن يعيش جـ 5 ص 71 .
(4) شرح الشافية جـ 2 في الهامش ، نقلا عن شرح الكافية .